Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 53, No. 1, 2026, 7544

Deanship of Scientific Research

The Crisis of Palestinian Non-Governmental Organizations within the context of Rehabilitating Civil Society in Palestine

Mustafa Helal Sheta [1], ***Ayman Talal Yousef*** [2*]

[1]Freedom Theatre- Jenin; Master Degree in Conflict Resolution and Development, Arab American University, Palestine

[2]General Education Department, Faculty of Arts, Arab American University, Palestine

Received: 1/5/2024
Revised: 24/6/2024
Accepted: 18/9/2024
Published online: 1/8/2025

* *Corresponding author:*
ayman.yousef@aaup.edu

Citation: Yousef, A. T., & Sheta, M. H. (2025). The Crisis of Palestinian Non-Governmental Organizations within the context of Rehabilitating Civil Society in Palestine. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *53*(1), 7544.
https://doi.org/10.35516/Hum.2025.7544

© 2026 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: This research seeks to explore the structural crisis facing Palestinian civil society, with a special focus on Palestinian non-governmental organizations. It examines the crises they face, such as those related to conditional funding provided by donors, and Palestinian Authority policies towards civil society.

Methods: The study combines a qualitative research design with a case study approach, as the case study effectively provides a detailed and in-depth analysis of a phenomenon in its general context, including empirical considerations. This new approach takes advantage of secondary sources and literature, including academic sources in the form of books, magazines, periodicals, and reports.

Results: The importance of examining the crisis of non-governmental organizations lies in the decisive role they play in promoting democracy and human rights, and in achieving social justice, given that these civil organizations are a major player in the processes of development, democratic transformation, and political and social change.

Conclusions: NGOs are vital nowadays in all societies, including the Palestinian society under occupation, particularly NGOs involved in the processes of democratization, resilience and development.

Key words: Civil society, foreign funding, Palestinian Authority, structural crisis, development.

أزمة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في سياق إعادة الاعتبار للمجتمع المدني في فلسطين

مصطفى هلال شتا [1]، ***أيمن طلال يوسف*** [2*]

[1]مدير مسرح الحرية - مخيم جنين، فلسطين؛ ماجستير في حل الصراعات والتنمية من الجامعة العربية الأمريكية

[2]قسم الثقافة العامة، كلية الآداب، الجامعة العربية الأمريكية، فلسطين

ملخّص

الأهداف: يسعى هذا البحث إلى استكشاف الأزمة البنيوية التي تواجه المجتمع المدني الفلسطيني، مع التركيز على نحو خاص على المنظمات غير الحكومية الفلسطينية بما يشمل ما تواجهها من أزمات كتلك المرتبطة بالتمويل المشروط المقدم من المانحين، وسياسات السلطة الفلسطينية تجاه المجتمع المدني.

أما **المنهجية**: ما على مستوى المنهجية المستخدمة في هذا البحث فهي تصميم البحث النوعي مع منهج دراسة الحالة Case Study لأن دراسة الحالة على نحو أساسي يوفر تحليل مفصل وعميق لظاهرة ما في سياقاتها العامة بما فيها الاعتبارات الميدانية في مقاربة جديدة تستفيد من المصادر والأدبيات الثانوية بما فيها المصادر الأكاديمية على شاكلة الكتب والمجلات والدوريات والتقارير.

النتائج: تكمن أهمية دراسة أزمة المنظمات غير الحكومية في الدور الحاسم الذي تلعبه في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية، على عدّ أن هذه المنظمات الأهلية تعد لاعبًا رئيسًا في عمليات التنمية والتحول الديمقراطي والتغيير السياسي والاجتماعي.

خلاصة يمكن القول إن المنظمات غير الحكومية لها أدوارها الهامة في كل المجتمعات بما فيها المجتمع الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال خاصة تلك المرتبطة مع الدمقرطة والصمود والتنمية.

كلمات مفتاحية: المجتمع المدني، التمويل الأجنبي، السلطة الفلسطينية، أزمة بنيوية، التنمية.

المقدمة:

تواجه المنظمات غير الحكومية الفلسطينية حاليًا أزمة بسبب عوامل مختلفة، بما في ذلك الوضع السياسي، والتمويل، وتوجهات الجهات المانحة، والسياسات الحكومية، والاتجاهات المحافظة. حيث تعدّ هذه المنظمات جزء من المجتمع المدني المكون الحيوي لأي مجتمع ديمقراطي، وتلعب دورًا حاسمًا في تعزيز العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان. ومع ذلك، ففي فلسطين، يواجه المجتمع المدني تحديات كبيرة تهدد فعاليته وقدرته على تعزيز التغيير الاجتماعي والثقافي (Bouris: 2014). أن أزمة المجتمع المدني الفلسطيني ركزت الضوء على عدد من الموضوعات والقضايا الرئيسية، بما في ذلك التطور التاريخي للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في فلسطين، ودورها في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتأثيرها في المجتمع والسياسة الفلسطينية، والتحديات والقيود التي يوجهونها في عمله (شيخ علي:2008) .

تتبع الباحثون ظهور المجتمع المدني في فلسطين حتى أوائل القرن العشرين، مع إنشاء المنظمات السياسية والقومية التي روجت لحقوق الفلسطينيين واستقلالهم. مع مرور الوقت، حيث توسع المجتمع المدني ليشمل مجموعة متنوعة من المنظمات والجماعات، بما في ذلك تلك التي تركز على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة، وبناء السلام (عاشور:2018). جادل الباحثون بأن المنظمات غير الحكومية لعبت دورًا حاسمًا في الدعوة للإصلاحات الديمقراطية، وتعزيز الشفافية والمساءلة في الحكومة، وتعزيز حماية حقوق الإنسان. كما لعبت المنظمات غير الحكومية دورًا فعالًا في تقديم الدعم والخدمات للمجتمعات المهمشة، لا سيما في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والتنمية الاقتصادية في المناطق الريفية النائية المحاطة بالاستيطان الإسرائيلي (الحلولي:2009)

لقد كان تأثير المنظمات غير الحكومية في الشأن الفلسطيني أيضًا محور تركيز الأدبيات، إذ رأى البعض بأن هذه المنظمات قد ساهمت في تطوير جمهور فلسطيني نشط ومشارك، وساعدت على تعزيز الشعور بالمشاركة المدنية والنشاط السياسي، كما لعبت هذه المنظمات دورًا مهمًا في زيادة الوعي حول تأثير الاحتلال في المجتمع الفلسطيني، وفي الدعوة إلى إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية (الجيوسي: 2017)

أخيرًا، كانت التحديات والقيود التي تواجه المنظمات غير الحكومية في فلسطين مجالًا رئيسيًا للقلق في الأدبيات والمصادر المكتوبة، حيث سلط الباحثون الضوء على تأثير سياسات الاحتلال الإسرائيلي المقيدة لحركة ونشاطات المنظمات غير الحكومية، وكذلك الانقسامات السياسية وقيود التمويل التي يمكن أن تحد من فعالية المنظمات غير الحكومية الفلسطينية. على الرغم من هذه التحديات، إلا أن الباحثين شددوا على صمود وإبداع المجتمع المدني في فلسطين، ودعوا إلى استمرار الدعم والاستثمار في عملهم لتعزيز قيم التنمية والدمقرطة والتغيير العام (مؤتمر النهوض بالمجتمع المدني: 2022)

ارتبط تطور المنظمات غير الحكومية الفلسطينية بتاريخ فلسطين الصراعي والمواجه للاستعمار، اذ ظهرت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في القرن التاسع عشر مع إنشاء النوادي الثقافية والاجتماعية، ثم توسع لاحقًا ليشمل النقابات العمالية والجماعات النسائية والمنظمات الأخرى خلال فترة الانتداب. ومع ذلك، كان لاحتلال فلسطين من قبل إسرائيل في عام 1967 تأثيرًا كبيرًا في المجتمع المدني، حيث جرى إغلاق العديد من المنظمات أو إجبارها على العمل تحت الأرض (ابوعدوان: 2013).

فقد لعبت المنظمات غير الحكومية في فلسطين دورًا حيويًا في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، وكانت هذه المنظمات في طليعة تقديم الخدمات الاجتماعية والإنسانية، فضلًا عن تعزيز التغيير السياسي والاجتماعي، كما لعبت دورًا حاسمًا في تطوير الخطاب السياسي، وتعبئة الرأي العام، وصياغة السياسات المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة الاجتماعية (Bishara: 2012).

مشكلة الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف أزمة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في سياق إعادة الاعتبار للمجتمع المدني في فلسطين، خاصة تلك يواجهها على مستويات مختلفة محلية ووطنية واقليمية ودولية، كتلك المرتبط بالتمويل المشروط والعلاقة مع المانحين، او سياسات السلطة الفلسطينية تجاه العمل المدني والاهلي، او الصورة النمطية عن تلك المنظمات والمترافقة بالاتجاهات المحافظة في المجتمع الفلسطيني المبنية على الآراء المناهضة لمفهوم التحرر الاجتماعي في نطاقاته المعروفه".

كما تتموضع اشكالية هذه الدراسة في تتبع مسارات أزمة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية وتمظهراتها المختلفة في سياق بروز متغيرات وفواعل التمويل الخارجي والعلاقة مع السلطة الفلسطينية وآليات إدارة الأزمات التي مرت بها الأراضي الفلسطينية لا سيما بعد جائحة كورونا وأزمات التمويل الخارجي وصولًا إلى الحرب على غزة 2023، حيث استفاد هذا البحث على نحو نقدوي هادف من الدراسات السابقة التي تناولت ظاهرة المنظمات المدنية غير الحكومية في سياق الفهم العام للمجتمع الفلسطيني بكل ما فيه من مكونات مرتبطة بالأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية والجمعيات الخيرية والنقابات العمالية، لكن مع بقاء التركيز على المنظمات غير الحكومية الفلسطينية.

على الرغم من الدور المهم الذي لعبته المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، فإن الأزمة الحالية التي تواجه هذه المؤسسات تشكل تهديدًا لفعاليتها

واستدامتها، حيث أدت الأزمة المحاطة بتحديات كـ التشرذم السياسي والاعتماد على التمويل الخارجي والقيود القانونية، إلى إضعاف قدرة المنظمات غير الحكومية على تعزيز العدالة الاجتماعية والقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في فلسطين (ابو عاطي: 2020).

أهداف الدراسة:

وعليه فان الدراسة الحالي يهدف الى

1- إعادة الاعتبار الى قضية حقوق الإنسان إذ تلعب المنظمات غير الحكومية دورًا حاسمًا في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في فلسطين، لا سيما في مواجهة الصراع والاحتلال المستمر.

2- تعزيز الديمقراطية الداخلية، حيث تعدّ المنظمات غير الحكومية فاعلًا أساسيًا في تعزيز القيم المؤسساتية الديمقراطية في فلسطين. وبهذا يمكن للأزمة التي تواجه هذه المؤسسات أن تهدد نمو الثقافة الليبرالية والحياة الديمقراطية في فلسطين على كل المستويات.

3- السعي وراء العدالة الاجتماعية، التي غالبًا ما تشارك المنظمات غير الحكومية في مناصرة الفئات المهمشة وتعزيز العدالة الاجتماعية في فلسطين. من خلال دراسة الأزمة التي تواجه المنظمات غير الحكومية، يمكن للباحثين تحديد التحديات وتطوير الحلول لضمان أن تظل العدالة الاجتماعية محورًا سياساتيًا مركزيًا للمجتمع الفلسطيني.

4- إعادة تعريف العلاقة مع السلطة الفلسطينية ومع المانحين في قضايا الحريات والتنمية الانعتاقية وملامح المشروع الوطني الفلسطيني في ظل ظروف استثنائية تمر بها الحالة الوطنية الفلسطينية وتداخل المتغيرات والفواعل المختلفة على أكثر من صعيد وأكثر من مسار.

الأسئلة الافتراضية للدراسة

1- ما هي الدوافع الأساسية للأزمة التي تواجهها المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في ضوء الانقسام السياسي الداخلي والمؤدي للتنافس والاستقطاب وانعدام التنسيق بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ومنظماته؟

2- كيف أثر الاعتماد في التمويل الخارجي في تعميق أزمة المنظمات غير الحكومية في فلسطين، كونه يحد من استقلاليتها، ويقوض مساءلتها، ويخلق ثقافة اجندات الجهات المانحة على حساب الأولويات الوطنية؟

3- ما هي تأثيرات أزمة المنظمات غير الحكومية في فلسطين في انخفاض المشاركة المدنية والنشاط الاهلي، حيث أصبح الشعب الفلسطيني خائبًا ومحبطًا على نحو متزايد من التأثير المحدود لمنظمات المجتمع المدني في تلبية حاجاتهم وتطلعاتهم؟

4- كيف يمكن تعريف علاقة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية مع السلطة الفلسطينية على ضوء إدارة ملفات الحريات والتنمية والشرعية والتحولات الديموقراطية؟

المنهجية والكتابة والتحليل

هذه الدراسة حول أزمة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية يتبنى تصميم بحث نوعي، باستخدام منهج دراسة الحالة على نحو أساسي، وهذا المنهج مفيد في توفير تحليل مفصل لظاهرة معينة في سياقها. في هذا الدراسة، تركز دراسة الحالة على المنظمات غير الحكومية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة.

تضمن جمع البيانات لهذا الدراسة مراجعة شاملة للأدبيات والمصادر الأكاديمية وغير الأكاديمية الموجودة حول هذا الموضوع، بما في ذلك الكتب والمقالات الصحفية والتقارير والمصادر عبر الإنترنت. بالإضافة إلى ذلك، جرى جمع البيانات الأولية من خلال مقابلات شبه منظمة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين ومن خلال المجموعات البؤرية Focus Groups، بما في ذلك النشطاء المدنيين وممثلي المنظمات غير الحكومية وصناع السياسات والخبراء في هذا المجال، وقد تشكلت كل مجموعة بؤرية من 10- 15 شخص من النشطاء والفاعلين في مستويات المجتمع المدني وتم إجراء المقابلات شخصيًا أو عبر لقاءات الفيديو، اعتمادًا على موقع المشارك، فقد ركز التحليل على تحديد الأنماط والاتجاهات والعلاقات في البيانات لتوفير فهم شامل لأزمة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية.

الإطار النظري

لا يمكن فهم المنظمات غير الحكومية والمنظمات المدنية نظريًا بعيدًا عن المجتمع المدني الذي هو مصطلح يستخدم لوصف المساحة الموجودة بين الدولة والفرد، حيث يجتمع الناس طواعية لتشكيل مجموعات ومنظمات وجمعيات لتحقيق أهداف مشتركة وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، ويتميز المجتمع المدني بتنوعه واستقلاليته عن الدولة والأحزاب السياسية والقطاع الخاص. فالمنظمات غير الحكومية (النقابات العمالية والجماعات النسائية والمنظمات الأخرى، وهذا ايضًا يشمل الجمعيات العائلية والعشائرية والجمعيات الخيرية والنوادي الرياضية والشبابية) التي هي مكون رئيسي للمجتمع المدني، فهي منظمات مستقلة غير ربحية أنشأها أفراد أو مجموعات من الناس لتحقيق أهداف اجتماعية أو ثقافية أو

بيئية أو سياسية (ابو زاهر: 2006).

في هذا السياق، هناك اختلاف جدالي بين الفلاسفة المؤسسين لمفهوم المجتمع المدني، مع التركيز على التأثير البارز للنهج الانتقائي المعاصر، حيث يرتبط التطور الزمني لهذا المفهوم على نحو كبير بالتجربة التاريخية الأوروبية خلال القرنين السابع والثامن عشر، من خلال استعراض نشوء نظرية العقد الاجتماعي مع فلاسفة بارزين مثل توماس هوبز وجون لوك وجان جاك روسو، وكيف ساهمت هذه النظرية في فهم عملية انتقال المجتمعات من الحالة الطبيعية إلى المجتمع المدني، مع مرحلة علمنة النظام السياسي وبيان التميز بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي خلال القرن التاسع عشر، وإظهار التباين في آراء هيغل بشأن المجتمع المدني، فيما تبرز رؤية كارل ماركس للمجتمع المدني وارتباطها برفض الرأسمالية (Pietrzyk-Reeves:2001).

وقد عاد مفهوم المجتمع المدني إلى الواجهة مع نهاية الحرب العالمية الأولى، وذلك من خلال المفكر الماركسي أنطونيو غرامشي، حيث يفسر جرامشي المجتمع المدني عمومًا بأنه مجموعة من المنظمات الخاصة المرتبطة بوظيفة الهيمنة. ويعتبره جزءًا من البنية الفوقية، حيث يلعب دورًا في الهيمنة من خلال الثقافة والأيديولوجيات، وكذلك في تطبيق السيطرة والإكراه (Samara: 2011). يُخصص غرامشي دورًا كبيرًا لمنظمات المجتمع المدني في تعزيز وعي الوحدة بين شرائح المجتمع وتمكين طبقة محددة من البقاء اقتصاديًا، مما يسمح لها بتحويل سيطرتها إلى هيمنة مقبولة للجميع. هذه الطبقة تُسعى لتكوين نقابات مهنية وعمالية وأحزاب سياسية، وحتى مؤسسات دينية واجتماعية تمثل مصالحها، بهدف تشكيل السياق الاجتماعي وفقًا لرؤيتها (Pauly: 2016)جهة أخرى تتلاشى هذه الهيمنة عندما تقوم الطبقات الناشئة بتطوير منظمات المجتمع المدني الخاصة بها وتوجيهها بقيادة مثقفيها نحو تحقيق هيمنة مضادة. وتعكس هذه الظاهرة تحولًا ثوريًا داخل المجتمع، حيث تصبح هذه المنظمات وسيطًا لتحقيق هذه الهيمنة المضادة من خلال تحول علاقات الإنتاج والقوى الاقتصادية (Mogella: 1999)

تظهر هذه التصورات واضحةً أن المجتمع المدني ليس قوة متعارضة للدولة البرجوازية، بل هو نوع من الاستقلال النسبي. بل هو بالأساس تمديد للدولة أو المجتمع السياسي، يطلق غرامشي على هذا التفاعل النوعي بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي "الدولة الممتدة". في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، يصبح المجتمع المدني موقعًا أماميًا للمجتمع السياسي أو الدولة. هذا ليس تفاعلًا مباشرًا مع المجتمع السياسي، بل هو وسيلة تستخدمها السلطة البرجوازية لتوسيع هيمنتها. وبهذا المعنى (Jabouri: 2013).

تُسلّط هذه الجزء من البحث الضوء على نقطة مهمة في سياق أزمة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية. يتعلق الأمر بارتباط المجتمع المدني بمسارات تأسيس الديمقراطية والثورات السياسية والصناعية والعلمية والدينية، حيث يُنظر إليه على أنه تجمع لحرية التعبير والتنظيم. يجري تشكيله غالبًا تدريجيًا من الأسفل نحو الأعلى، ويفرض نفسه على الدولة من خلال جهود مستمرة للمقاومة والتصدي للتحديات. المجتمع المدني لا يتخذ قرارًا ثابتًا في وقت محدد يمكن الاتفاق عليه بسهولة. بل يُشكّل تاريخه مسيرة نضال من أجل تحقيق الحريات المدنية والديمقراطية. إذ تتمثل الإنجازات الفعلية في المجتمع المدني في تراكم التحقيقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع مرور الزمن، وهذه الإنجازات تتجسّد من خلال مساهمة المجتمع في النضال والمقاومة (Okumu: 2003).

ومع ذلك، لا يمكن إنكار أهمية وجود مجتمع مدني يتسم بالتضامن السياسي والاجتماعي والاقتصادي، حيث يجمع الأفراد كمدافعين عن مصالحهم وفعالية المجتمع، ويسعون لضمان استقلاليته. بالنسبة للدولة، يعدّ وجود مجتمع مدني شرطًا أساسيًا لتحقيق الديمقراطية وتطبيق سيادة القانون. وغالبًا ما يتعارض نوع المجتمع المدني ودوره مع المجتمع المدني الرسمي. يعني هذا أن القوى التي تسعى لنشر الحريات وتعزيز الديمقراطية تسعى لإقامة مجتمع مدني للمواجهة مع هيمنة السلطة السياسية أو رفض تصريح منافسيها إلا بالقوة (مجموعة بؤرية في القدس: اكتوبر 2023).

من ناحية أخرى، تسعى السلطة السياسية بواسطة هذه المنشآت إلى تقويض النشاطات المعارضة للنظام وتقوم بالترويج للتحولات الديمقراطية والوطنية. إذا لم تكن قادرة على تجاوز هذه التحولات أو تهديدها، فإنها تحاول تقييد تأثيرها من خلال دعم مجتمعها المدني والدخول في منافسة مع المجتمع المدني الشعبي الفعلي. عندئذٍ، تتدخل الحكومة على نحو قوي باعتبارها واجهة حماية للمجتمع من الاضطرابات الداخلية أو الفوضى. وفي هذا السياق، تكون مصالح النخبة الحاكمة هي المسيطرة على هذه العملية (Davos Reprot: 2013). وتبقى قضية المجتمع المدني أحد أركان مساهمات جرامشي النظرية، وهي قضية تمتاز بالتوسع والمرونة التي يمكن للفلاسفة الرأسماليين والاشتراكيين أن يتبنوها بأساليبهم المختلفة، مع تفسيراتهم الخاصة. (شلش: 2019).

كما ان هناك العديد من النظريات التي حاولت مناقشة أدوار المجتمع المدني. وقد تجلى دور المجتمع المدني كنتيجة لثورة التكنولوجيا والتقدم العلمي في المجتمعات البشرية. على الرغم من ذلك، زاد الوعي الاجتماعي تدريجيًا مع تسارع هذه التحولات في المجتمع، مما أثار النقاشات النظرية والفكرية حول كيفية تقليص حجم الدولة وتحقيق ديمقراطية أوسع من خلال تبرز إرادة المجتمع المدني. ويمكن القول أن هذه النظرية تطورت على نحو ملحوظ خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، مع زيادة عدد المنظمات الأهلية على نحو لافت. تشمل هذه المنظمات منظمات الإغاثة والتبرعات الخيرية، ومنظمات حماية البيئة، ومكافحة الألغام، والأمراض الوبائية مثل الإيدز والمخدرات، وغيرها من المجالات (زيد: 2021)

اضافة لذلك يعتمد الإطار النظري لأزمة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية على عدة مفاهيم ونظريات أساسية تتعلق بالمجتمع المدني والتغيير

الاجتماعي السياسي في السياق الفلسطيني. أولًا وقبل كل شيء، يُعرَّف المجتمع المدني بأنه مجال من الجمعيات التطوعية والشبكات الاجتماعية التي توجد على نحو مستقل عن الدولة والسوق، التي تساهم في المصالح والقيم الجماعية للمجتمع ككل. يمكن لمنظمات المجتمع المدني (CSOs)، وهي الجهات الفاعلة الأساسية في المجتمع المدني، أن تتخذ أشكالًا متنوعة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية (NGOs)، والمنظمات المجتمعية، والجمعيات المهنية، والجماعات الدينية (Cohen & Arato:1992).

كما يبرز الإطار النظري أهمية الحركات الاجتماعية والعمل الجماعي كوسيلة لتعزيز التغيير الاجتماعي والسياسي في فلسطين. تُعرَّف الحركات الاجتماعية بأنها "جهود متواصلة ومنسقة من قبل مجموعة من الناس لإحداث تغيير اجتماعي"، وغالبًا ما تنشأ استجابةً للظلم أو عدم المساواة في المجتمع. يمكن أن يتخذ العمل الجماعي، الذي يشير إلى الإجراءات التي تتخذها مجموعة من الأفراد أو المنظمات لتحقيق هدف مشترك، أشكالًا عديدة، بما في ذلك الاحتجاجات والمظاهرات والعرائض والمقاطعات(Meyer & Tarrow: 1998) .

و يمكن أن تساعد هذه النظرية في فهم أدوار المنظمات غير الحكومية كعوامل للتغيير الاجتماعي والسياسي في فلسطين، وهذا يوفر نظرة ثاقبة للاستراتيجيات والتكتيكات التي تستخدمها هذه المنظمات لتعبئة العمل الجماعي والدعوة للعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان (عرباسي:2019)، كما ان نظرية التبعية يمكن أن تساعد في فهم العوامل الخارجية التي تساهم في أزمة المنظمات غير الحكومية في فلسطين، مثل الاعتماد على التمويل الخارجي والضغط السياسي من المانحين (الخالدي: 2021) ولا يمكن تجاهل نظرية الدمقرطة لأنها تساعد في فهم دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز الممارسات المؤسساتية الديمقراطية في فلسطين، بما يوفر نظرة ثاقبة للتحديات التي تواجه التطور الديمقراطي في فلسطين (الزغير: 2012).

يضاف إلى ذلك نظرية التعددية القانونية لأنها تساعد في فهم التحديات التي تواجه المنظمات غير الحكومية في فلسطين من حيث القيود والعقبات القانونية، فضلا عن التفاعلات بين الأنظمة القانونية الرسمية وغير الرسمية وتأثيرها في المجتمع المدني وقدرة المنظمات غير الحكومية على العمل على نحو فعال ومستدام (زقوت: 2020).

واخيرًا هناك نظرية تعبئة الموارد التي لا يمكن تغافلها كونها محورية في فهم الاستراتيجيات والتكتيكات المستخدمة من قبل المنظمات غير الحكومية الفلسطينية لتعبئة الموارد وبناء شبكات الدعم، وهذا يمكن أن يوفر أيضًا نظرة ثاقبة للتحديات التي تواجه تعبئة الموارد في فلسطين، مثل فرص التمويل المحدودة والأولويات التي يقودها المانحون (حنفي وطبر: 2004). الى جانب نظريات (نظرية الاعتماد المتبادل، نظرية فشل السوق، نظرية الاتصال التوصيلي) التي تعكس التعقيدات والتنوع في دور المجتمع المدني والعلاقات الدولية، حيث تقدم منظورًا متعدد الأبعاد يراعي التفاعلات المعقدة بين القوة والتعاون في الساحة الدولية (شحاده: 2015).

تأتي هذه التأطيرات النظرية والمفاهيمية في سياقات اما يسارية ماركسية او ليبرالية غربية، وهذا يعني عملية تطويعها يتطلب وقتا في الحالة العربية عموما، والفلسطينية على وجه الخصوص، الا ان الشعور العام ان عملية موضعة المنظمات المدنية وغير الحكومية في فلسطين لا يكتمل الا اذا جرى ربطها مع السطة الحاكمة (الليبرالية)، او مع السوق والقطاع الخاص والتفكير الطبقي (الماركسية)، وعليه استفادت هذه الدراسة على نحو مفعم من هذه النظريات التأطيرية.

سمات وخصائص المنظمات غير الحكومية الفلسطينية

شهدت المنظمات غير الحكومية تطورًا نشطًا في فلسطين، وذلك خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي قبل توقيع اتفاقيات أوسلو. وقد أدت دورًا بديلًا للهيئات الرسمية الفلسطينية المفقودة في مجالات الإغاثة، والصحة، والتعليم، والتشغيل، بالإضافة إلى دعمها لمنظمات العمل الوطني في دورها المقاوم. ومع تراجع التوجهات التنظيمية وانعدام دور المجلس التشريعي كهيئة رقابية لأداء الحكومة، وتهميش النخب الفكرية لصالح مراكز القوى التنظيمية، ظهرت الجسور التنظيمية والفكرية، وكذلك الثغرات التشريعية في بعض الأحيان، وذلك مع تزامن الأجندات الوطنية والمستوردة

من بين سمات وخصائص المنظمات غير الحكومية الفلسطينية (مجموعة بؤرية في نابلس: اكتوبر 2023):

1. تمتلك المنظمات هياكل رسمية وأنظمة داخلية، خاصة تلك المرتبطة بالمنظمات غير الحكومية
2. المنظمات غير الحكومية لا تهدف إلى الربح ومراكمة رأس المال بالمعنى المادي والاقتصادي.
3. الاستقلالية عن الحكومة: عادةً ما تسعى لتحقيق أهدافها بعيدا عن الحكومة والتأثيرات الحكومية.
4. التطوع: يتميز أفرادها بروح التطوع والالتزام بدور المجتمع المدني في سياق تحولات ديمقراطية وسياسية واقتصادية.
5. التنوع والابتعاد عن التمييز: تسعى لتعزيز قيم المواطنة.
6. التخصص والكفاءة.
7. البيروقراطية الإدارية: قد تعاني بعضها من إجراءات إدارية معقدة.

تتراوح الفرضيات حول السمات والخصائص التي تعزز الجوانب الديمقراطية في منظمات المجتمع المدني على نحو واسع. فمن خلال تحليل هذه السمات التنظيمية والخصائص المتعددة يمكن تعرُّف مدى التأثير الديمقراطي الفعّال. تسلط الضوء على جوانب مثل النشاطات السياسية وعدد الأعضاء المشاركين في المنظمات، وتأثيرها في الديمقراطية نظريًا ومفاهميًا من خلال التركيز على دور المجتمع المدني في تعزيز القدرة الفردية للمشاركة السياسية (Ulhlin: 2009). كما تسعى المنظمات غير الحكومية إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال الإفادة الفعّالة من الموارد المتاحة والحفاظ على المخزونات المستقبلية من خلال التخطيط الجاد. يظهر مفهوم التغيير كوسيلة لتحديد وتشكيل مفهوم التنمية في العمل العملي.

تطور المنظمات غير الحكومية في السياق الفلسطيني قد مر بمراحل مختلفة، تعود حتى فترة الانتداب البريطاني وربما قبل ذلك، وهي على النحو التالي (عبد الهادي: 2002):

1. مرحلة الإغاثة.
2. مرحلة تعزيز المرونة الادارية وقدرة التأقلم مع واقع صعب.
3. مرحلة التطوير التي تهدف إلى تعزيز المرونة وتعزيز القدرة على المقاومة.
4. مرحلة التطوير التي تركز على المرونة وتعزيز القدرة على المقاومة وبناء الهياكل.
5. مرحلة التطوير التي تضمن تكامل العمليات المرونة والمقاومة وبناء الهياكل وتعزيز المحتوى.

ويمكن التحدث أيضًا عن تنمية البنى الاقتصادية للمكونات الاجتماعية، وبالتالي تتعلق مؤشرات التنمية بالتغيير على مستوى الأفراد والمجتمع بصفة عامة (Salmi: 2010).

نقاشات فلسطينية حول فاعلية المنظمات غير الحكومية الفلسطينية

كانت هناك نقاشات وانتقادات حول فعالية وحدود المنظمات غير الحكومية في تعزيز التغيير الاجتماعي والسياسي في فلسطين. يجادل البعض بأن المنظمات غير الحكومية قد نجحت في زيادة الوعي وتعبئة المجتمعات من أجل التحول الاجتماعي، بينما يجادل آخرون بأن المنظمات غير الحكومية الفلسطينية مقيدة بنقص الموارد والسياسات الحكومية التقييدية وهيمنة عدد قليل من المنظمات غير الحكومية الكبيرة على القطاع المدني والأهلي(مجموعة بؤرية في جنين: اكتوبر 2023)

تواجه المنظمات غير الحكومية الفلسطينية أزمات بسبب عوامل مختلفة. أولًا، أدى التمويل المشروط من قبل المانحين الدوليين إلى تنميط واعتمادية تلك المنظمات على التمويل الخارجي، وهذا قد أدى ذلك إلى انعدام الاستدامة، وعدم قدرة المنظمات غير الحكومية على الاستجابة للحاجات المتغيرة للمجتمع الفلسطيني. ثانيًا، نفذت السلطة الفلسطينية سياسات تقييدية تجاه المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، مما أدى إلى تقييد النشاطات وقمع حرية التعبير. ثالثًا، أدت الاتجاهات المحافظة في المجتمع الفلسطيني إلى الحد من مساحة عمل المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، لا سيما في مجالات النوع الاجتماعي. (مجموعة بؤرية في رام الله: اكتوبر 2023.).

أحد التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع المدني الفلسطيني هو الاحتلال الإسرائيلي، الذي حد بشدة من مساحة نشاطات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، بما في ذلك حرية التعبير والحركة وتكوين الجمعيات. كما لعبت السلطة الفلسطينية دورًا في الحد من نشاطات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية من خلال فرض قيود على تسجيل وتشغيل المنظمات غير الحكومية (مجموعة بؤرية في الخليل، اكتوبر 2023).

فيما يتعلق بالدور السياسي للمنظمات غير الحكومية في المجتمع الفلسطيني، فقد سلطت العديد من الدراسات الضوء على مساهماتهم المهمة في تعزيز حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والحكم الديمقراطي. لعبت منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية دورًا حيويًا في توفير الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية للسكان الفلسطينيين، وكذلك في الدفاع عن الحقوق الفلسطينية وزيادة الوعي حول تأثير الاحتلال. ومع ذلك، أشار بعض العلماء أيضًا إلى التحديات والقيود التي تواجه المجتمع المدني، بما في ذلك التجزئة والاستقطاب وانعدام المساءلة والشفافية (مجموعة بؤرية في نابلس: مصدر سابق)

كانت قيود المنظمات غير الحكومية في تعزيز التغيير الاجتماعي والسياسي في فلسطين موضوع للنقاش، ويجادل البعض بأن المجتمع المدني قد لعب دورًا حاسمًا في تشكيل الاتجاهات السياسية بالمجتمع الفلسطيني، لا سيما في غياب دولة فاعلة. ويرى آخرون أن المجتمع المدني قد جرى احتوائه من قبل المانحين الخارجيين والسلطة الفلسطينية، وأن تأثيره كان محدودًا بسبب السياق السياسي والاقتصادي الأوسع.(مجموعة بؤرية في رام الله: مصدر سابق)

إن أزمة المنظمات غير الحكومية في فلسطين هي قضية متعددة الأوجه تتشكل من عوامل مختلفة. تشمل بعض العوامل الرئيسية التي ساهمت في هذه الأزمة التشرذم السياسي والتمويل الخارجي والقيود القانونية، ويعتبر التشرذم السياسي أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها المنظمات غير الحكومية في فلسطين، ذات مجتمع منقسم سياسيًا وفصائليًا إلى حد كبير، حيث تتركز القوة السياسية بين فصيلي حماس في قطاع غزة وفتح في

الضفة الغربية، مع تراجع التيار اليساري في الاراضي الفلسطينية المحتلة، هذا الأمر أدى إلى التشرذم مما خلق بيئة سياسية شديدة الاستقطاب تجعل من الصعب على المنظمات غير الحكومية العمل بفعالية (مجموعة بؤرية في جنين: مصدر سابق)

عامل آخر يساهم في أزمة المنظمات غير الحكومية في فلسطين هو قضية التمويل الخارجي. تعتمد العديد من المنظمات غير الحكومية الفلسطينية على التمويل من مصادر خارجية، مثل المنظمات غير الحكومية الدولية والحكومات المانحة. في حين أن هذا التمويل ضروري لبقاء هذه المنظمات، إلا أنه يمكن أيضًا أن يخلق إحساسًا بالاعتماد يجعل من الصعب عليها العمل على نحو مستقل. في بعض الحالات، جرى استخدام التمويل الخارجي أيضًا كأداة للتلاعب السياسي، حيث يستخدم المانحون نفوذهم المالي لدفع أجنداتهم الخاصة (.مجموعة بؤرية في رام الله: مصدر سابق)

بينما يجادل البعض بأن التمويل الخارجي كان مفيدًا في دعم المنظمات غير الحكومية، يشير البعض الآخر إلى أنه أدى إلى الاعتماد على المساعدات الخارجية وقوض استقلالية المنظمات غير الحكومية، على نحو عام، فإن النقاشات حول أزمة المنظمات غير الحكومية في فلسطين تسلط الضوء على الطبيعة المعقدة والمتنازع عليها للتغيير الاجتماعي والسياسي في المنطقة (.مجموعة بؤرية في القدس، مصدر سابق.)

المنظمات غير الحكومية في سياق المجتمع المدني الفلسطيني

يعد المجتمع المدني جزءًا أساسيًا من هيكل وتكوين المجتمع الفلسطيني، حيث يلعب دورًا حيويًا كوسيلة دافعة لتعزيز التوجه الديمقراطي أو باعتباره نواة مجتمعية تجمع الاهتمامات والمصالح والمنافع الاخرى. يأتي هذا في سياق التصاعد المستمر للتنافس بين حركتي فتح وحماس، ويستند إلى منهجية مميزة تتجلى في التركيز على قيم المواطنة والحقوق الفردية والجماعية (الشوا: 2000).

يتركز اهتمام المنظمات المدنية على تحقيق الحقوق الاجتماعية كأولوية رئيسية (حيلة: 2022). ويُبنى هذا التوجه على أساس التشارك والديمقراطية، حيث يمتلك القدرة على تأثير الساحة العامة من خلال وسائل الضغط والنفوذ السلمي، بهدف ضمان الحقوق الاجتماعية على نطاق جماعي وقانوني. بما يتناغم مع الهوية الفكرية والاجتماعية والديمقراطية الموجهة. ويتم ذلك في إطار فهم محلي للمجتمع المدني على الصعيدين الوطني والدولي، مع مراعاة تحديات مواجهة آثار العولمة التي تجسدت من خلال حركات اجتماعية عالمية، التي تتناول قضايا مثل مقاومة الحروب والنهب واستنزاف الموارد، وتدمير البيئة، واستغلال الطبقات المهمشة. وتمتاز هذه الجهود بالاندماج في تحالف عالمي لمواجهة تأثيرات العولمة المالية والليبرالية الجديدة، بهدف خلق واقع أفضل (مجموعة بؤرية في القدس، اكتوبر 2023)

تمثل المنظمات غير الحكومية الفلسطينية عاملًا أساسيًا في تشكيل القاعدة للتيار الديمقراطي داخل المجتمع. يُظهر هذا على نحو واضح من خلال تجاوز النخبوية والاعتماد على الأجندة المحلية والتحديات الناشئة عنها، ويعبر عن أصوات الفئات المهمشة والضعيفة. ويسعى إلى بناء حركة اجتماعية تسعى لتحقيق الحقوق الجماعية والمطالبة بتعزيز معايير الحكم الصالح والديمقراطية. يعزز المجتمع المدني هذه الأهداف من خلال المشاركة الفعالة والمراقبة والتفاعل مع السياق السياسي، بالتعاون مع بعض الأحزاب السياسية التي تتوافق مع رؤيته ورسالته في سبيل تحقيق مجتمع ديمقراطي (النملة: 2008)

يمكن عدّ المجتمع المدني على أنه وسيط تعاقدي بين هياكل المجتمع المختلفة، بدءًا من الخلايا الأسرية وصولًا إلى الطوائف والقبائل والمؤسسات الدينية. كما يمكن تصوره كجهاز وسيط بين الهيكل الدولي والهياكل المحلية، وفي هذا السياق يرى إميل دوركهايم المجتمع المدني كشبكة تعزيز أمان المجتمع وحمايته، وهو المكان الذي تتصارع فيه الجماعات مع سلطة الدولة التي تحمل قوة القمع (Anthony: 1984).

في السياق الفلسطيني، يمكن تحديد المجتمع المدني على أنه تجمع من المنظمات غير الحكومية والجمعيات والنقابات العمالية، التي تشمل القطاعات المهنية والنسائية في المؤسسات والجمعيات. وإلى جانب هذه المكونات، يعدّ المجتمع المدني أيضًا الهياكل الحزبية والتنظيمات الجماهيرية المحيطة بها. ولكن من الضروري أن نأخذ في الاعتبار أنه في هذا السياق، يتعين علينا أن ننظر أيضًا إلى الواقع الاقتصادي والسياسي وعلاقة هذه الهياكل مع السلطة ومصادر القوة والتشريع (ابراش: 2001).

وتواجه المنظمات المدنية الفلسطينية تحديات عديدة لا يمكن تجاهلها، ومن أبرز هذه التحديات: ضعف الهياكل التنظيمية والمهنية، ووجود مشاكل داخلية في اللوائح، بالإضافة إلى انعدام الهياكل التنظيمية القيادية الفعّالة داخلية، وتزايد الطلب والشعبية لمجموعات المشاركين والمستفيدين (مجموعة بؤرية في نابلس، اكتوبر 2023). كما يجب أن لا نتجاهل تأثير الاحتلال في تعطيل تنفيذ برامج ومشروعات هذه المنظمات، وحتى إغلاق بعضها، إلى جانب الشروط المفروضة من قبل الممولين مثل ما يسمى بـ"نبذ الإرهاب"، أو تعطيل العمل المقاوم على نحو عام، بالإضافة إلى ذلك، تتسبب التنافسية مع السلطة الفلسطينية للحصول على مصادر التمويل في تفاقم تحديات العمل التنموي. وتأتي هذه التحديات في ظل غياب السلطة التشريعية وتصاعد الأزمات الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع الفلسطيني، من بينها مشكلات البطالة والفقر وغيرها (مراد: 2017).

ومع وجود هذه الجوانب الإيجابية، تتعامل منظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة مع مجموعة من القضايا الهامة التي تشكل تهديدًا جادًا لهذا القطاع الذي يعمل في ظروف صعبة. من أبرز هذه التهديدات والتحديات (Guastanini: 2011):

1. عدم وضوح العلاقة بين الأجندة السياسية للأحزاب والفصائل والنخبة السياسية وأهداف المنظمات المدنية، خاصة في مراحل بناء الديمقراطية وبنية الدولة.
2. تركيز المنظمات غير الحكومية الفلسطينية على تقديم الخدمات على حساب دورها في صياغة السياسات العامة وتأثيرها في الرأي العام، مما يهدد بالتقليل من أهمية المجتمع المدني في تلك الجوانب.
3. استمرار الوضع الأمني المتدهور وعدم الاستقرار نتيجة للانقسام السياسي الفلسطيني والاحتلال.
4. عدم اعتراف كامل بمستويات متنوعة للمجتمع المدني واقتصارها على المنظمات غير الحكومية.
5. تصاعد التنافس والصراع بين المنظمات غير الحكومية الفلسطينية.
6. تدهور وتراجع الحوكمة الداخلية ونقص المساءلة والشفافية واستمرار التمييز داخل هذه المنظمات.

تشهد فلسطين حاليًا تحديات متعددة في مجالات سياسية واقتصادية واجتماعية، ومن بين هذه التحديات تبرز "أزمة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية" كأحد التحديات البارزة. يعدّ المجتمع المدني الفلسطيني جزءًا أساسيًا من النسيج الاجتماعي والسياسي في البلاد، ولكنه يواجه تحديات تؤثر على قدرته على النهوض بالمجتمع والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة والديمقراطية (دعنا: 2013). ولهذا نسلط الضوء على أزمة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية من خلال تحليل التحديات التالية:

1. الاحتلال الإسرائيلي والانقسام السياسي
2. قلة التمويل والاستدامة المالية
3. تداخل الأجندات السياسية والاجتماعية
4. عدم الشفافية والحوكمة السيئة (مجموعة بؤرية، رام الله: اكتوبر 2023)

أزمة علاقة المنظمات غيرالحكومية الفلسطينية مع المجتمع الفلسطيني

نكبة عام 1948 خلقت ظروفًا صعبة للفلسطينيين، حيث تحول التركيز من الحلول السياسية إلى الإغاثة الإنسانية، فقد تأسست وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) لتوفير الإغاثة، رغم إصرار الفلسطينيين على حقوقهم السياسية، فيما توسعت سياسات حقوق الإنسان على نحو هائل في الثمانينيات والتسعينيات، حيث شهدنا نشاطًا كبيرًا من المنظمات غير الحكومية التي ركزت على مشكلة فلسطين، وقد وثقت الانتهاكات الإسرائيلية وأدائها خلال الانتفاضتين. بعض هذه المنظمات تخصصت في مجالات معينة مثل حقوق الأطفال والنساء، وأصبح نشطائها متحدثين رئيسيين للأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى، وحاولت المنظمات غير الحكومية تحقيق تأثير إيجابي في الأوضاع في فلسطين، لكن هناك تحديات تتمثل في غياب التخطيط الاستراتيجي والتفاعل الفعّال مع السياسة(Allen: 2013).

من ناحية أخرى، كان تأثير المجتمع المدني في السياسة والحكم الفلسطيني محدودًا، إذ أدى الانقسام السياسي للمجتمع الفلسطيني إلى إعاقة قدرة المجتمع المدني على التأثير في صنع السياسات وعمليات صنع القرار. علاوة على ذلك، أدى عدم وجود إطار قانوني ومؤسسي داعم إلى الحد من قدرة المجتمع المدني على العمل على نحو فعال ومستدام(YOUSEF & ÖZÇELİK: 2021))

إن أزمة علاقة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية مع المجتمع الفلسطيني تشير إلى التحديات والصعوبات التي تواجه التفاعل والتواصل بين المنظمات غير الحكومية والجمهور أو الفئات المختلفة في المجتمع الفلسطيني. هذه الأزمة يمكن أن تنشأ من عدة عوامل:

1. عدم التمثيل الكافي: قد يشعر بعض أفراد المجتمع الفلسطيني بعدم تمثيلهم على نحو كافي من قبل المنظمات غير الحكومية الفلسطينية.
2. تباعد الأهداف والحاجات: قد يحدث تباعد بين أهداف المنظمات غير الحكومية الفلسطينية وحاجات الجمهور الفلسطيني. (مجموعة بؤرية في نابلس: اكتوبر 2023).
3. قلة التواصل والتفاعل: في بعض الحالات، قد يكون هناك قلة في التواصل والتفاعل بين المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني.
4. عدم الثقة والشفافية: قد يكون هناك نقص في مستوى الثقة بين المجتمع الفلسطيني والمنظمات غير الحكومية الفلسطينية.
5. التداخل بين الأجندات السياسية والاجتماعية يمكن أن يؤثر في تركيز المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والتواصل مع الجمهور. (مجموعة بؤرية في رام الله: اكتوبر 2023)
6. الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني قد تجعله أقل مستعدًا للمشاركة في نشاطات المجتمع المدني أو التواصل معها.

لحل هذه الأزمة، يجب تعزيز التواصل المستمر والشفافية بين المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والجمهور الفلسطيني. يجب أن تعكس نشاطات المنظمات حاجات الجمهور وتعمل على تحقيق الأهداف التي تهمهم. يجب أن تكون هناك مساحة لتلقي ملاحظات واقتراحات الجمهور، وتوجيه الجهود نحو تلبية تلك الملاحظات. (المنتدى المدني لتعزيز الحكم الرشيد في قطاع الامن، 2022)

أزمة علاقة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية مع السلطة الفلسطينية

إن أزمة علاقة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية مع السلطة الفلسطينية تعكس تحديات وصراعات في الديناميات السياسية والاجتماعية في فلسطين. تشير هذه الأزمة إلى التوترات والاختلافات التي تظهر في العلاقة بين المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والهيئات الحكومية والسلطة الفلسطينية. العديد من العوامل قد تسهم في هذه الأزمة:

1. تنافس السلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية الفلسطينية: قد تنشأ التوترات عندما تتداخل مصالح السلطة الفلسطينية مع أهداف ونشاطات المنظمات غير الحكومية.
2. قلة التشاور والمشاركة: عندما تفتقد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية إلى فرص التشاور والمشاركة الفعّالة في صنع القرارات، قد تشعر بعدم تمثيلها على نحو كافٍ وعدم احترام آرائها ومطالبها.
3. التوجهات السياسية والفكرية المختلفة: يمكن أن تنشأ أزمة بين المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والسلطة الفلسطينية عندما يحدث تعارض في القيم والتوجهات السياسية والفكرية. (مجموعة بؤرية في نابلس: اكتوبر 2023)
4. تداخل الأدوار والمسؤوليات: قد يحدث تداخل بين أدوار المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والسلطة الفلسطينية في تقديم الخدمات والمساعدات للمواطنين.
5. قمع وحرية التعبير: إذا كان هناك قمع لحرية التعبير وقمع لأصوات نشطاء المجتمع المدنيز
6. تحديات التمويل والاستدامة: في بعض الحالات، تعتمد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية على التمويل الخارجي.

هذه العوامل وغيرها يمكن أن تسهم في أزمة علاقة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية مع السلطة الفلسطينية. لحل هذه الأزمة، يجب أن تتمثل المنظمة الحكومية في تعزيز التشاور والشفافية مع المنظمات غير الحكومية، وتعزيز دورها ومساهمتها في صنع القرارات وتحقيق التنمية المستدامة (مجموعة بؤرية في رام الله: اكتوبر 2023).

ازمة علاقة المجتمع المدني مع المانحين

خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي قبل اتفاقيات أوسلو، شهدت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني نشوءها كرديف للمؤسسات الرسمية الفلسطينية ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية في مجالات الإغاثة، والصحة، والتعليم، والتوظيف. حيث كانت هذه المنظمات مرادفة للمنظمات الوطنية في دورها المضاد للاحتلال، مع التأكيد على المبادئ والقيم الوطنية التي تركز على المقاومة، والصمود، والتلاحم (عدوي: 2008).

ومع تراجع الزخم التنظيمي وتغير السياق الحالي في الأراضي الفلسطينية، وعدم وجود دور فعال للمجلس التشريعي كهيئة رقابية على أداء الحكومة، جنبًا إلى جنب مع انعدام الاهتمام من قبل النخب الفكرية لصالح الهيئات التنظيمية، أصبحت مسألة الأموال المقدمة من المانحين مهمة جدًا لسدها للفجوات التنظيمية، والفكرية، والتشريعية، سواء كانت على أساس وطني أو مستوردة من خارج البلاد. وهذا يسلط الضوء على قضية التشتت التي تؤثر في نتائج المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، مما يجعل إعادة هيكلة العلاقة بين المؤسسات الرسمية والأهلية ضرورية بناءً على أسس الثقة والتكامل (الكبيجي: 2019).

وهذا يتطلب تقييم القدرة والفعالية السلطة الفلسطينية في مراقبة وإدارة الأمور المالية، بالإضافة إلى وضع رؤية شاملة لأولويات المؤسسات المدنية. والعمل الأهلي ضمن السياق الوطني يمكن أن يسهم في تعزيز صمود المواطن الفلسطيني على أرضه، وبناء مشروع تحرر وطني يمكنه التصدي لتحديات التحرر والتمكين. ويبلغ عدد المنظمات غير الحكومية في الأراضي الفلسطينية حاليًا نحو 3600 منظمة، مع 2800 منها في الضفة الغربية و800 في قطاع غزة. بحسب تقديرات سابقة من معهد أبحاث السياسات والاقتصاد الفلسطيني، يجري توظيف 65٪ من هذه المنظمات لأكثر من 18 عاملًا لكل منظمة، مما يوفر أكثر من 40 ألف وظيفة مدفوعة الأجر. فيما يتعلق بالتمويل، تلقت هذه المنظمات في التسعة أشهر الأولى من عام 2015 تمويلًا أجنبيًا بقيمة 800 مليون دولار، وهذا وفقًا لتقديرات حكومية رسمية. وببساطة، تعكس هذه الأرقام أهمية التدفقات النقدية إلى الأراضي الفلسطينية (خارج الأموال المخصصة في الميزانية)، التي تتجاوز المليار دولار في عام 2015. يجب التنويه إلى أن تقديرات لجنة شؤون المنظمات غير الحكومية الفلسطينية تصل إلى 1.6 مليار دولار للإنفاق السنوي على هذه المنظمات (اشتية: 2019).

عام 2022 اشارت دراسة بحثية لشبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، وهي ائتلافٌ يضم بعض أهم منظمات المجتمع المدني في فلسطين،

التي تتبعت 41 جهة مانحة أجنبية بارزة شكل تمويلها حوالي 90% من المساعدات المقدّمة في الأرض الفلسطينية المحتلة في السنوات 2017-2021 الى أنه حتى الآن، لم يظهر المانحون أي جهد يذكر في تحقيق شفافية أو تحمل المسؤولية تجاه الشعب الفلسطيني، خاصة في ظل تدهور واضح لمؤسسات السلطة الفلسطينية، التي تحظى بدعم من الدول الغربية، وتفكك نظم الحوكمة الجيدة. يأتي هذا في وقت تعتدي اسرائيل على قطاع غزة بحرب شعواء ويتصاعد فيها الاستيطان للأراضي الفلسطينية وتزداد قوة المستوطنين في ادارة الحكومة الاسرائيلية (الترتير: 2023).

إن أزمة علاقة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية مع المانحين تشير إلى التحديات والصعوبات التي تنشأ في التفاعل بين المنظمات غير الحكومية والجهات والهيئات المانحة)الغول: 2016). هذه الأزمة يمكن أن تكون ناتجة عن عدة عوامل:

1. توجهات وأجندات مختلفة: قد يحدث تعارض بين أهداف المنظمات غير الحكومية الفلسطينية وأهداف المانحين.
2. متطلبات وشروط المانحين: المانحون قد يفرضون شروطًا ومتطلبات على المشروعات التي يدعمونها، وهذا قد يؤدي إلى تقييد استقلالية المنظمات غير الحكومية الفلسطينية وقدرتها على تحقيق أهدافها الخاصة.
3. تغيرات في التمويل والدعم: قد يحدث تقلب في التمويل والدعم من المانحين، مما يؤثر في استدامة المشروعات والنشاطات المدنية.
4. تداخل الأهداف والأولويات: قد يحدث تداخل بين أهداف مختلفة للمانحين والمنظمات غير الحكومية الفلسطينية، مما يسبب صراعًا حول توجيه الجهود وتحقيق الأولويات.
5. ضغوط سياسية واقتصادية: التغيرات في السياق السياسي أو الاقتصادي يمكن أن تؤثر على قدرة المانحين على تقديم الدعم المستمر، مما يتسبب في تحديات في العلاقة.

لحل هذه الأزمة، من المهم تعزيز التواصل المستمر والشفافية بين المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والمانحين، وضمان أن الدعم يتواءم مع أهداف المنظمات غير الحكومية وحاجاتها. (مرعي: 2016).

ويمكن إيجاز أهم المشكلات التي تواجه المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بجزئية التمويل كما يلي (الشوبكي: 2013):

1. فرض أجندات تمويلية لا تتماشى وخطط التنمية الفلسطينية.

2. التبعية المالية نتيجة الاعتماد التام على عمليات التمويل الخارجي، ومحاولات نسج علاقات متينة مع عواصم التمويل، في إطار يضمن حصة تمويلية تساهم في بقاء استمرار نشاط أو عمل هذه المنظمات،

3. التسييس العالي لبرامج ومشروعات الدول المانحة حيث ترتبط هذه الدول المانحة بين تمويلها للمؤسسات المتلقية للتمويل فيما يتعلق بالتأييد للتسوية السلمية، ومن هذه المشروعات " مشروع البنك الدولي " برنامج دعم المؤسسات الأهلية في الضفة الغربية وقطاع غزة بقيمة 20 مليون دولار، وبرنامج " شعب لشعب" الممول من الإتحاد الأوروبي الذي يشترط شريكا إسرائيليًا في تنفيذ المشروع، وبرنامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID.

4. العلاقة التنافسية بين المنظمات غير الحكومية الفلسطينية علي مصادر التمويل، مما سيؤثر بالسلب في طبيعة العلاقة فيما بينها.

تأثير التغيرات في الوضع الفلسطيني في المجتمع المدني

لقد شهد المجتمع المدني الفلسطيني العديد من التغيرات التي أثرت في أدائه ووجوده، حيث يشمل هذا المجتمع النقابات والمنظمات الشبابية والجمعيات الخيرية والمؤسسات النسائية والحركات الطلابية والمعاهد التعليمية. تلك التغيرات جاءت في أعقاب اتفاقيات أوسلو، وقد شملت إنشاء السلطة الفلسطينية وإعادة ترتيب العلاقات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، إلى جانب توسيع دور المانحين وتحويلاتهم، والإشارة إلى تحولات جذرية في البنية الاقتصادية والسياسية الفلسطينية (التميمي: 2013).

فيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية، فإن هناك تحولات في أجندة عملها، حيث ظهر ضعف في قاعدة دعمها الشعبية، وبدأت عمليات إعادة النظر والتكيف مع عملية التسوية (مفاوضات السلام)، مع توجه نحو إيجاد بيئة تسهم في التغيير الاجتماعي (فطافطة: 2018).

بعد اتفاقيات أوسلو، تركزت الجهود على تلبية متطلبات عملية السلام على نحو مباشر وغير مباشر، وتعزيز برامج بناء الدولة والتنمية الاقتصادية، مع التركيز على مفاهيم التنمية المستدامة وحقوق الإنسان وتمكين المرأة. وجميع هذه الجهود تعتمد على نحو كبير على التمويل الأجنبي. بمقارنة هذه المبادئ مع دور المنظمات غير الحكومية الأصلي، يمكن تحديد 4 أبعاد رئيسية تمثل السمات المدنية للمجتمع:

1. الأجندة الوطنية وأولويات التمويل.
2. العمل الجماعي والنخبة المسيطرة على النشاط المدني.
3. تحول العمل السياسي إلى غير سياسي.
4. أهمية المعرفة المحلية في مواجهة تعمق ثقافة التمويل الخارجي.

وبناءً على ذلك، يمكن للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية اعتماد حلًا لتعزيز وتصحيح أدائها، بمثل تعريف المجتمع المدني وربطه بالواقع المحلي،

والإشارة إلى أن المنظمات غير الحكومية هي من يمثلون المجتمع المدني على نحو رئيسي، وأنه من الضروري فهم السياق الفلسطيني بمزيد من العمق، والتفكير في بدائل التمويل التي تحافظ على استقلالية المجتمع المدني عن الأجندة المشروطة، وأخيرًا تبني نهج مبتكر يسعى إلى تعزيز مفهوم التنمية المستدامة (جعفري: 2012).

يجدر بالذكر أن هناك بعض الارتباك في الساحة الفلسطينية بين مفهوم المؤسسات الشبه رسمية والمؤسسات غير الحكومية والمنظمات الدولية، حيث يجري تضمينها جميعًا تحت مصطلح "المنظمات غير الحكومية". في حين تهدف منظمات المجتمع المدني مثل الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات والهيئات المختلفة، إلى تعزيز قيم المواطنة والمساواة والديمقراطية والعدالة والتنمية والمجتمع المدني بناءً على القيم الأسرية والقبلية والدينية والطائفية. ورغم التنوع، يظل الهدف الأسمى للمجتمع المدني هو بناء مشروع وطني يضمن مشاركة جميع شرائح المجتمع في تطويره بعيدًا عن الاعتبارات الضيقة (يوسف وشهوان: 2023)

تشبه تلك المنظمات شركات المقاولات، حيث يتولى أصحاب النفوذ والثروة سيطرة على فرص العمل، ما يجعلها مؤسسات تتبع لأصحاب الأموال. وهذا ينعكس في طريقة توظيفهم لفرص العمل، حيث يمكن أن يلاحظ بعض مديرو هذه المؤسسات توظيف أفراد عائلتهم وأقربائهم داخل المؤسسة. تماشيًا مع تسهيلات وتسريع عمليات ترخيص تلك المؤسسات من قبل السلطة الفلسطينية، فإنها تنمو على نحو كبير وتنتشر على نحو واسع، مما يسفر عن نظرة سلبية من السكان نحو هذه المنظمات، حيث يرون أن المؤسسات الحكومية هي التي ينبغي أن تقدم خدمات في قطاعات مثل الزراعة والصحة والبنية التحتية (Abu Mustafa: 2016)

ومع ذلك، تجاهل هذا النموذج الطابع الاستعماري للحكم الإسرائيلي والدمار الناجم عن الهياكل الاستعمارية السيطرة والهيمنة. الذي يتناقض مع الهدف النهائي للفلسطينيين إقامة دولتهم الخاصة، وأن يكونوا أحرارًا بمجرد انتهاء "الفترة الانتقالية" لعملية أوسلو بحلول عام 1999، رغم أن هذه المساعدات كانت أساسية لنموذج التنمية الغربي الاستعماري، الذي استخدم كأداة لتحسين وتطوير الفلسطينيين خلال فترة الانتقال من الحكم الإسرائيلي المباشر، فإنها لم تقرب الفلسطينيين كثيرًا من الحرية وتقرير المصير (More: 2008).

ملاحظات ختامية:

سلطت نتائج هذه الدراسة الضوء على الوضع الحالي للمنظمات غير الحكومية وتحدياتها وفرصها وتأثيرها في المجتمع والسياسة الفلسطينية. وكشف البحث أن المنظمات غير الحكومية الفلسطينية متنوعة وحيوية، مع وجود العديد من المنظمات العاملة في مختلف القطاعات، بما في ذلك حقوق الإنسان والتعليم والصحة والثقافة. ومع ذلك، تواجه المنظمات غير الحكومية في فلسطين العديد من التحديات، بما في ذلك التمويل المحدود، والقوانين المقيدة، والاستقطاب السياسي، مما يعيق قدرتها على تحقيق أهدافها وتحقيق رسالتها. علاوة على ذلك، أشارت الدراسة إلى أن المنظمات غير الحكومية الفلسطينية تتركز في المناطق الحضرية، ولا سيما في رام الله، بينما تتلقى المحافظات الأخرى في الضفة الغربية وقطاع غزة اهتمامًا ودعمًا أقل. هذه المركزية تحد من فعالية وشمولية المنظمات غير الحكومية وتعيق قدرتها على تمثيل مصالح واحتياجات المجتمعات المهمشة.

في الختام، يقدم هذا البحث لمحة شاملة عن المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، وتحدياتها، وفرصها، وتأثيرها في المجتمع الفلسطيني والسياسة. تكشف الدراسة أنه في حين أن المجتمع المدني الفلسطيني حيوي ومتنوع، فإنه يواجه العديد من التحديات، بما في ذلك التمويل المحدود، والقوانين المقيدة، والاستقطاب السياسي. سلطت نتائج البحث الضوء على الحاجة إلى مجتمع مدني أكثر شمولية ولامركزية، وبيئات قانونية وسياسية داعمة، والبحث المستمر حول دور وتأثير المنظمات غير الحكومية في تعزيز التغيير الاجتماعي والسياسي في فلسطين. اسهمت هذه الدراسة في المجال الأوسع للبحوث الاجتماعية والسياسية من خلال توفير تحليل مفصل للتحديات والفرص التي تواجه المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في فلسطين وتحديد سبل البحث والتدخلات السياسية في المستقبل. إن أزمة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية هي قضية معقدة ومتعددة الأوجه متجذرة في السياق التاريخي والسياسي لفلسطين. كانت الأزمة مدفوعة بمجموعة من العوامل، بما في ذلك التشرذم السياسي، والاعتماد على التمويل الخارجي، والقيود والعقبات القانونية، والحد من المشاركة المدنية والنشاط. ستتطلب معالجة أزمة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية نهجًا متعدد الجوانب يتضمن تنويع مصادر التمويل، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتقوية التربية المدنية، والدعوة للإصلاحات القانونية التي تحمي وتعزز المجتمع المدني.

اشارت نتائج هذه الدراسة الى آثار عديدة في البحوث والسياسات المستقبلية.

أولًا، هناك حاجة لتعزيز مجتمع مدني أكثر شمولًا ولامركزية في فلسطين من خلال دعم المنظمات غير الحكومية العاملة خارج المناطق الحضرية وضمان سماع أصوات وحاجات المجتمعات المهمشة ومعالجتها.

ثانيًا، سلطت الدراسة الضوء على أهمية معالجة التحديات القانونية والسياسية التي تواجه المنظمات غير الحكومية في فلسطين، بما في ذلك القوانين المقيدة والاستقطاب السياسي. يحتاج صانعو السياسات إلى العمل من أجل خلق بيئة مواتية للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية للعمل وتحقيق مهمتهم دون عوائق.

أخيرًا، تؤكد هذه الدراسة على أهمية البحث المستمر حول دور وتأثير المنظمات غير الحكومية في تعزيز التغيير الاجتماعي والسياسي في فلسطين. يمكن أن تساعد الأبحاث الإضافية في تحديد أفضل الممارسات والتحديات والفرص للمنظمات غير الحكومية في فلسطين وتوجيه السياسات التي تدعم دورهم في تعزيز الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان.

المصادر والمراجع

ابراش، ا. (2001). المجتمع المدني الفلسطيني من الثورة إلى تأسيس الدولة. *مجلة رؤية، الهيئة العامة للاستعلامات، غزة، فلسطين.*

ابو زاهر، ن. (2006). *المجتمع المدني بين الوصفي والمعياري: تفكيك اشكالية المفهوم وفوضى المعاني. رسالة ماجستير*، برنامج الديمقراطية وحقوق الانسان، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين.

أبو عدوان، س. (2013) *دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية البشرية: الضفة الغربية كحالة دراسة. رسالة ماجستير*، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

اشتية، ب. (2016). فوضى الـNGOs في فلسطين، البوابة الاقتصادية الفلسطينية، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار، رام الله، فلسطين.

الترتير، ع.، غموض وشكوك بشأن المساعدات الدولية للفلسطينيين، السنة التاسعة، العدد 3279، العربي الجديد، لندن، المملكة المتحدة، 2023.

التميمي، ع. (2013). دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد، هيئة مكافحة الفساد، رام الله، فلسطين.

جعفري، ر. (2012). *دعم هيئة الامم المتحدة للمرأة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للأولويات التنموية للنوع الاجتماعي في القطاع الحكومي بعد أوسلو. رسالة ماجستير*، برنامج الماجستير في دراسات النوع الاجتماعي والتنمية، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين.

الجيوسي، أ. (2017). تأثير المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في مستوى المشاركة السياسية 1994-2016، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

الحلولي، م. (2009). الثقافة السياسية واثرها في التحولات الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة الازهر، غزة، فلسطين.

حنفي، س س.، & طبر، ل. (2004). المانحون والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية: بروز النخبة الفلسطينية المعولمة، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية مواطن، رام الله، فلسطين.

الخالدي، ر (2021). آفاق التنمية في فلسطين: الصمود في وجه العاصفة؛ التعبئة معًا، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله، فلسطين.

دعنا، ط. (2013). المجتمع المدن الفلسطيني: أين العِلّة؟، شبكة السياسات الفلسطينية، نيويورك، الولايات المتحدة الامريكية.

الزغير، ن. (2012). عن مفهوم المجتمع المدني الفلسطيني، جريدة حق العودة، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين (بديل)، بيت لحم، فلسطين.

زقوت، س. (2020). التحديات التي تواجه المنظمات الأهلية الفلسطينية "واقع الحق في تشكيل الجمعيات في ظل الأوضاع الراهنة"، شبكة المنظمات الاهلية الفلسطينية، غزة، فلسطين.

زيد، أ. (2021). *دور مراكز التفكير في رسم السياسات العامة للسلطة الفلسطينية. رسالة ماجستير*، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين،.

شحادة، ح. (2015). *سلسلة التربية المدنية*. سوريا: بيت المواطن للنشر والتوزيع.

شلش، م. (2019). *قراءة غرامشي في زمن المظاهرات*. لبنان: جدلية.

الشوا، س. (2000). التأقلم مع التغيير: دراسة حالة لأربع منظمات أهلية فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1994-1998، منتدى ابحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس، رام الله، فلسطين.

الشوبكي، م. (2013). مدى فعالية سياسة تدبير التمويل في منظمات المجتمع المدني المحلية العاملة في مدينة غزة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

شيخ علي، ن. (2008). *دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين. رسالة ماجستير*، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

عاشور، س. (2018). المنظمات غير الحكومية الدولية تعريفها وخصائصها وسماتها التنظيمية. *المجلة الاجتماعية القومية، القاهرة، مصر*، 25(1).

عبد العاطي، ص. (2020). دورُ منظماتِ حقوقِ الانسانِ في تعزيزِ الديمقراطية وحمايةِ الحقوقِ والحريات، مؤتمر المجتمع المدني الفلسطيني: آفاق وتطلعات، جمعية اساتذة الجامعات في فلسطين، غزة، فلسطين.

عبد الهادي، ع. (2002). دور المنظمات الاهلية في بناء المجتمع المدني، مركز بيسان للبحوث والانماء، رام الله، فلسطين.

عدوي، ن. (2008). منظمات المجتمع المدني الفلسطينية: بين مهمات تعزيز المشاركة السياسية ومتطلبات العمل مع حركات التضامن الدولي، جريدة حق العودة، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، بيت لحم، فلسطين.

عرباسي، ع. (2019). *أثر المنظمات غير الحكومية في قدرة مؤسسات المجتمع المدني في التنظيم السياسي على الشباب الفلسطيني 2006-2018. رسالة ماجستير*، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

الغول، ا. (2016). مؤسّسات المجتمع المدنيّ في فلسطين تنتقد لكنّها لا تواجه!، موقع الرصد: تغطية مستقلة وموثقة لمنطقة الشرق الاوسط، واشنطن، الولايات المتحدة الامريكية.

فطافطة، . (2018). الأبوية الجديدة والفساد والسلطة الفلسطينية: سُبل الإصلاح الحقيقي، شبكة السياسات الفلسطينية، نيويورك، الولايات المتحدة الامريكية.

الكبيجي، ر. (2019). *دور الحوكمة في الحد من الفساد في مؤسسات القطاع العام الفلسطيني. رسالة ماجستير*، عمادة الدراسات العليا، جامعة القدس، القدس، فلسطين، 2019.

مراد، ن. (2017). ضرورة تخفيف اعتماد المجتمع المدني الفلسطيني على المساعدات الدولية، ورقة صادرة عن دالية؛ المؤسسة المجتمعية الفلسطينية، القدس، فلسطين.

مرعي، ا. (2016). المجتمع المدني ومساهمته بتنفيذ آليات التنمية المستدامة في اطار محاور استراتيجية 2030، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المانيا.

المنتدى المدني لتعزيز الحكم الرشيد في قطاع الامن، ورقة خلفية: حول بناء استراتيجية قطاع الأمن للاتصال والتواصل مع المواطنين والمجتمع المدني والإعلام، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان-، رام الله، فلسطين، 2022.

مؤتمر رؤية للنهوض بواقع منظمات المجتمع المدني في فلسطين، غزة، فلسطين، 2022.

النملة، ح. (2008). *المنظمات غير الحكومية الفلسطينية من منظور الاقتصاد السياسي: مداخلة من منظور الهيمنة العالمية. رسالة ماجستير*، برنامج الدراسات الدولية، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين، 2008.

يوسف، ا.، & شهوان، ر. (2023). المجتمع المدني الفلسطيني والنظام السياسي في الضفة الغربية: تحديات التنمية والحريات العامة، مؤسسة كونراد ايديناور، رام الله، فلسطين.

لقاءات المجموعات البؤرية

مجموعة بؤرية من نشطاء المجتمع المدني في الخليل، تموز، 2023

مجموعة بؤرية من نشطاء المجتمع المدني في القدس، اب 203

مجموعة بؤرية من نشطاء المجتمع المدني في جنين، اب 2023

مجموعة بؤرية من نشطاء المجتمع المدني، رام الله، اب 2023

مجموعة بؤرية من نشطاء المجتمع المدني، نابلس، تموز 2023

References

Abdelnasser, W. (2016). *Palestinian Civil Society: Foreign Donations and the Power Dynamic.* Arab Studies Quarterly.

Abu Mustafa, J. (2016). *The Counties State: Non-Governmental Organizations in Palestine*. Palestine: Assafir Al-Arabi,Lebanon: Dar Al-Urwa Al-Wadqa.

Abu-Lughod, L. (1990). Palestinian NGOs in Jerusalem: Development, politics, and morality in a contested city. *International Journal of Middle East Studies*.

Allen, L. (2013). The Rise and Fall of Human Rights: Cynicism and Politics in Occupied Palestine, STANFORD STUDIES IN HUMAN RIGHTS. (1st ed.). USA: Stanford University Press, California.

Awad, M. (2016). *The Crisis of Palestinian Civil Society: Causes and Prospects*. Arab Center for Research and Policy Studies.

Bishar, A. (2012). *Civil Society: A Critical Study*. Doha: Arab Center for Research and Policy Studies.

Bouris, D. (2014). *The European Union and occupied Palestinian territories: Statebuilding without a State*. Routledge.

Cohen, J., & Arato, A. (1992). *Civil Society and Political Theory*. USA: Massachusetts Institute of Technology PressCambridge, Massachusetts.

Davos Report. (2013). The Future Role of Civil Society, world economic forum, Switzerland.

Ghanem, A. (2017). *The Crisis of Palestinian Civil Society: Origins and Challenges*. Arab Center for Research and Policy Studies.

Giddens, A. (1984). *Theoretical Traditions in the Social Sciences.* .London: The Macmillan Press LTD.

Guastanini, G. (2011). *Analytical Survey of Civil Society Organizations in the Occupied Palestinian Territory*. European Neighborhood Gateway, European Union.

Hanafi, S. (2016). *Civil society and the limits of international aid: The case of Palestine*. Development in Practice.

Hanafi, S., & Tabar, L. (2005). Palestinian NGOs and the international aid system: Challenges and contradictions. *Journal of Palestine Studies*.

Jabouri, D. (2013). Civil Society as a Space for Ideological Competition for Domination: Gramsci, Lecture. *College of Arts, Babylon University, Iraq*.

Khalidi, R. (2006). *The Iron Cage: The Story of the Palestinian Struggle for Statehood*. Beacon Press.

Meyer, D., & Tarrow, S. (1998). The Social Movement Society: Contentious Politics for a New Century. USA: Rowman & Littlefield Publishers, Lanham, Maryland.

Mogella, C. (1999). The state and civil society relations in Tanzania: the case of the national NGOs Policy. *East African Comparative Research Project on Civil Society and Governance, University of Dar es Salaam, Tanzania*.

More, A. (2008). International Assistance to the Palestinians after Oslo: Political guilt, wasted money. UK: Routledge Studies on the Arab-Israeli Conflict, Routledge publisher, Taylor & Francis, Milton Park, Abingdon-on-Thames.

Okumu, W. (2011). *Humanitarian International NGOs and African Conflicts (2003)*. Costa Rica: University for Peace.

Pauly, R. (2016). *The relationship between government and civil society: A neo-Gramscian framework for analysis*. Belgium: Ghent University.

Pietrzyk-Reeves, D. (2001). *Civil Society: Conceptual History from Hobbes to Marx, Marie Curie Working Papers*, Wales: University of Wales, Aberystwyth.

Salmi, A. (2010). NGOs a tool for development? Conceptual review; Illusion of Development: critical assessment of the Palestinian development discourse, Bisan Centre for Research and Development, Ramallah.

Samara, A. (2011). NGOs and civil society between the takeover and distortion of the role to integration, The Controversy of National Liberation and Social Building, Bethlehem University.

Ulhlin, A. (2009), Which Characteristics of Civil Society Organizations Support What Aspects of Democracy? Evidence from Post-communist Latvia, International Political Science Review, International Political Science Association, Montreal, Canada.

YOUSEF, A., & ÖZÇELİK, S. (2021). Palestine: Reconciliation and Peace building. *Perspectives from the Civil Society Organizations, conflict studies quarterly*, 35, 89-109

Zureik, E. (2019). *Palestinian civil society and its challenges: The case of Palestine Red Crescent Society*. Conflict, Security & Development.